

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



وزارة الرعاية الاجتماعية وشئون المرأة والطفل
مركز تنسيق مشروعات الفقر



البنك المركزي
وحدة التمويل الأصغر

ورشة عمل:

التمويل الأصغر أداء فعالة لمكافحة الفقر

تحت شعار:

استدامة الأنشطة الصغيرة والتمويل الأصغر

برعاية السيد نائب رئيس الجمهورية

ورقة بحثية:

((جانب التمويل الأصغر في السودان الواقع والتحديات والرؤى

المستقبلية)).

إعداد:

1. إقبال جعفر الحسين - الاتحاد العام للمرأة السودانية.
2. نوال المجذوب - مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية.

٣٠ ديسمبر ٢٠٠٨م - قاعة الشهيد الزبير

بسم الله الرحمن الرحيم
التمويل الاصغر فى السودان
الواقع والتحديات والرؤى المستقبلية

مقدمة :-

ظهر التمويل الاصغر فى السبعينيات من القرن الماضى وبدأ فى النمو والازدهار بعد التأكد من ان التمويل المدعوم لصغار المزارعين لا يؤدى الى الاستدامة وقديما كانت الحكومات والمانحون يعتقدون ان التمويل المدعوم هو الامثل لمعالجة قلة دخول الفئات الضعيفة فى المجتمع ولكن التجارب اشارت للعكس مما ادى الى ان تتجه المنظمات الطوعية والغير حكومية الى انتهاج التمويل الاصغر وتحقيق الاستدامة المالية ونتيجة لذلك تطورت كثير من المؤسسات لتقديم خدمات تمويل مبنية على العرض والطلب (موجهة للسوق) وانتقلت المعالجة من الصرف السريع للتمويل الميسر الى استهداف المجموعات لبناء مؤسسات محلية مستدامة لخدمة الفقراء (قرامين الذى يخدم الان حوالى ٧ مليون زبون و بنك راكيات باندونسيا المملوك للدولة و الذى تحول من التمويل المدعوم للعمل على اساس اسعار السوق . تطور حجم التمويل الاصغر فى العالم بشكل سريع ففى العام ١٩٧٤ كان حجم التمويل ٢٦ مليون دولار ارتفع الى ٢١,٦ بليون دولار لحوالى ١٠٠ مليون مستفيد فى العام ٢٠٠٥ م .

الان اصبح للتمويل الاصغر مفهوما واضحا واعتبر اداة قوية معترف بها فى كل دول العالم لتخفيف الفقر ورفع مستويات المعيشة وزيادة التوظيف وخلق فرص عمل واعادة تاهيل المجتمع فكمية بسيطة من راس المال يمكنها تحقيق النمو والدخل الكافى لاعالة اسرة برمتها ، ونجد ان كثير من الدول النامية دعمت وشجعت استخدام التمويل الاصغر كوسيلة لتمكين الفقراء اقتصاديا خاصة الدول التى تعانى من اختلالات هيكلية فى اقتصادها ، والسودان كغيره من الدول النامية والفقيرة هناك حاجة ماسة لتطوير وتنمية هذا القطاع واستغلال الطاقات والقدرات الكامنة والواعدة .

مفهوم التمويل الاصغر :

جرى تعريف التمويل الاصغر فى معظم دول العالم على انه تقديم نطاق واسع من الخدمات المالية فى مجالات الائتمان والادخار والايدياع والتامين والتحويلات بل والتدريب وبناء القدرات لذوى الدخول المنخفضة اى الفقراء النشطين اقتصاديا وقد حددت استراتيجية البنك المركزى تعريف عميل التمويل الاصغر بانه الفقير النشط اقتصاديا الذى له دخل شهرى يقل عن ضعف

الحد الأدنى للاجور او يمتلك اصول منتجة قيمتها اقل من عشرة الف جنيه ولايستفيد من التمويل بالمؤسسات الرسمية وحدد له السقف التمويلي ب عشرة الف جنيه .

مقدمو التمويل الاصغر بالسودان :

دخلت كثير من المصارف السودانية مجال التمويل الاصغر منذ نهاية القرن الماضى وذلك بعد ان قامت بتخصيص بعض فروعها لتقديم التمويل لصغار المنتجين ايمانا منها بدورها الاجتماعى خاصة بعد اسلمت البنوك مثال لذلك فرع الحرفيين ببنك فيصل الاسلامى ، فرع الاسر المنتجة بالبنك الاسلامى السودانى وبنك البركة فرع الزهراء هذا فضلا عن البنوك المتخصصة البنك الزراعى السودانى (١٩٥٧م) ومصرف الادخار والتنمية الاجتماعية (١٩٧٤) بالاضافة للمصارف فان التمويل الاصغر يقدم عبر مجموعة كبيرة من البرامج والمنظمات غير الحكومية المحلية والعالمية والصناديق الاجتماعية الحكومية والخيرية . بالرغم من كل الجهود المبذولة من قبل هذه المؤسسات ظل الاداء ضعيفا (كل المؤسسات المذكورة تغطى فقط من ١-٣% من حجم السوق المحتمل فى ظل غياب رؤية واضحة لصناعة التمويل الاصغر فى السودان .

عليه قام بنك السودان المركزى بوضع استراتيجية للتمويل الاصغر كرؤية محددة لتنمية وتطوير القطاع وتهدف الى جعل التمويل الاصغر حركة مجتمعية شاملة تعزز قيم العمل والانتاج من خلال ادماج وتمكين الفقراء النشطين اقتصاديا وتتماشى مع استراتيجية مكافحة الفقر المعلنة فى الخطة الخمسية للدولة .

الوضع الراهن لمؤسسات التمويل الاصغر :

للمصارف دور هام فى مجال التمويل الاصغر ومعظم المستفيدين من خدمات التمويل الاصغر فى السودان حصلوا على هذه الخدمات من الجهاز المصرفى الا ان النظام المصرفى فى السودان لم يستطيع ان يقدم اكثر من ٣% من محافظه التمويلية حتى الان بالرغم من ان المصارف اشد القنوات كفاءة لتقديم خدمات تمويل اصغر وذلك نظرا لبنياتها التحتية وانتشار فروعها فلها امكانات اكبر للوصول للفقراء خاصة المصارف التى لها قدرات قوية فى مجال الخدمات المصرفية الصغيرة للافراد ايضا للمصارف افضل مصادر لتمويل العمليات وهى ودائعها و رؤوس اموالها كذلك بإمكان المصارف تقديم كل الخدمات الاخرى (ايداع ، ادخار، تحويل) وهذه الخدمات يحتاجها عملاء التمويل الاصغر احيانا اكثر من الائتمان .

الجدول ادناه يوضح عدد المستفيدين في الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٠) لبعض المصارف المتخصصة :

المصرف	الفترة	عدد المستفيدين
البنك الزراعي	٢٠٠٦/٢٠٠٠	١٤٥٢٩٥
مصرف الادخار	٢٠٠٦/٢٠٠٠	١٤٢٤٤٠

مشروع بنك السودان النموذجي للتمويل الاصغر :

بعد انشاء وحدة التمويل الاصغر بالبنك المركزي دخلت في شراكات مع بعض المصارف في اطار دعم الوحدة لمؤسسات التمويل الاصغر بالبلاد ، بلغ راس مال المشاركات ١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه سوداني تفاصيلها كالاتي :-

المبالغ بالجنيه

اسم البنك	المبلغ المخصص	المنفذ	نسبة التنفيذ	المتبقى المستخدم غير
البنك الزراعي السوداني	٣٤,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٦٤٠,٠٠٠	%٤٦	
مصرف المزارع التجاري	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٢٥٠,٠٠٠	%٦١	
مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية	١٥,٠٠٠,٠٠٠	١١,٠٨٧,٣٠٠	%٧٤	
البنك العقاري	١٥,٠٠٠,٠٠٠	٢,٢٥٠,٠٠٠	%١٥	
مصرف التنمية الصناعية	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٩,٩٠٠,٠٠٠	%١٠٠	
بنك الثروة الحيوانية	٧,٠٠٠,٠٠٠	٢,١٧٠,٠٠٠	%٣١	
بنك العمال الوطني	٣,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	%١٠٠	
بنك التنمية التعاوني	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	%١٠٠	
مؤسسة التنمية الاجتماعية	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	%١٠٠	
الاجمال	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٧٠,٢٩٧,٣٠٠	٥٨,٥	٤٩,٧٠٢,٧٠٠

عدد المستفيدين حتى الان حوالي ٢٤,٠٠٠ مستفيد

التحديات التي تواجه قطاع التمويل الاصغر الممول من المصارف :-

١/ الوصول للفقراء مازال محدودا ومعظم فروع المصارف متركزة فى ولاية الخرطوم والولايات الوسيطة .

٢/ غياب دراسات احتياجات العملاء المستهدفين التى تساعد البنوك لتطوير منتجات جديدة توسع بها نطاق خدماتها فما زالت المصارف تقدم مجموعة محدودة من الخدمات .

٣/ غياب نظم ضمانات ائتمان مؤسسية (مؤسسات الضمان) .

٤/ ضعف التعرف على افضل الممارسات الدولية وضعف التدريب فى هذا القطاع وعليه فان معظم العاملين بالمصارف التجارية تتقصم الخبرة فى تقديم وادارة التمويل الاصغر .

٥/ محدودية التنسيق بين المصارف ومؤسسات التمويل الاصغر الاخرى (منظمات وصناديق) فيما عدا بعض الروابط بين بعض المنظمات ومصرف الادخار والبنك الزراعى .

الصناديق الاجتماعية :

وهى من اهم مصادر التمويل الاصغر فى السودان بعد المصارف وتقوم بدعم القطاعات ذات الدخل المنخفض وهى غالبا مؤسسات حكومية او شبه حكومية من امثلتها الصندوق القومى للمعاشات ، مشروع الاستخدام المنتج وتشغيل الخريجين ، مؤسسة التنمية الاجتماعية ولاية الخرطوم ، مؤسسات للتنمية الاجتماعية ببعض الولايات .

الجدول التالى يوضح عدد المستفيدين من التمويل الاصغر بالصندوق القومى للمعاشات ومشروع محافظة الخريج علما بان عدد المعاشيين بالسودان اكثر من ١٧٥,٠٠٠ معاشى وعدد الخريجين فى تزايد مستمر سنويا :

الصندوق	الفترة	عدد المستفيدين
صندوق المعاشات	٢٠٠٦/٢٠٠٠	٢٣,٤٤٦
محافظة الخريج	٢٠٠٨/٢٠٠٣	٤٨٦٠

وهذه ارقام متواضعة مقارنة بحجم الطلب الكبير على التمويل لهذين القطاعين قطاع المعاشيين وقطاع الخريجين
التحديات :-

التحدى الرئيسى الذى يواجه الصناديق رقم انها حققت قدرا هاما من نطاق الوصول الا انها لاتغطى تكاليفها وانها تعتمد مرارا وتكررا على الدعم الحكومى ولكن اذا تمكنت من تغطية تكاليفها التشغيلية والتمويلية يمكنا ان تلجأ للمصارف لتوفير التمويل لعملائها وهنا لابد للحكومة والجهات المانحة ان تعزز الروابط بين الجهات العاملة فى مجال التمويل الاصغر فمثلا على الجهات المانحة تقديم الضمان للتمويل الذى تقدمه المصارف لهذه الصناديق وهذا بدوره يجعل

الصناديق عملاء للمصارف التجارية ويساعد المصارف من التعرف على عملاء التمويل الأصغر مما يغير من فهم البنوك تجاه التمويل الأصغر .

دور الوسائط الشعبية ومنظمات المجتمع المدني

جاءت فكرة المجتمع المدني منذ عام ١٩٢٩ عندما اتجهت دول الغرب الراسمالي الي دعوة لتدخل الدولة في مجالات إقتصادية وإجتماعية وقد نتج هذا التدخل نشوء ما أطلق عليه دولة الرفاهة الإجتماعية ، اذ تحملت الدولة عبء تقديم الخدمات الأساسية للشعب حتي بداية السبعينات ، وبعدها بدأ أزمة دولة الرفاهة التي ادت الي ضعف الاداء الاقتصادي ،مما دعي الي البحث عن سياسة اقتصادية جديدة وبدأ يتردد الحديث عن التوازن المالي والنقدي في الاقتصاد ، والاصلاح الهيكلي ، وبدا التغير للمفاهيم الكلاسيكية للتنمية التي تعتمد علي دور مركزي للدولة التي لم تصل اثارها للمستويات المحلية القاعدية ، ولم تتح الفرصة لقوي الابداع ان تظهر لذا بدأ الحديث عن ضرورة تنمية القدرات البشرية ،وقد برز في هذا الاطار مصطلحات جديدة مثل التمكين والمشاركة الشعبية والتنمية المستدامة والوصول لافقر الفقراء وتدرجيا بدأ يبرز المجتمع المدني وفي القلب منه المنظمات غير الحكومية كإطار لهذه التنمية البديلة فالحكومات التي لم تتراجع كلية عن اسس دولة الرفاهة الاجتماعية شجعت المنظمات غير الحكومية ومولتها علي اعتبار انها جسر التواصل أو يربط بين الدولة والمواطنين .

وهكذا تبلور هذه المنظمات غير الحكومية الذي اطلق عليه (نظرية سد الفجوة) the Gap filling

بل تبلور هذا الدور الي شراكة مؤسسية ومنظمة بين الطرفين في التنمية بمعني دور المنظمات غير الحكومية ليس مجرد دور مكمل لدور الدولة ولكنه طرف اساسي في صياغة السياسات العامة وتنفيذها .

بل اقيمت عدة مؤتمرات حول الرفاهة الاجتماعية وكان من توصياتها ضرورة مشاركة المجتمع المدني الذي من خلاله يجب تنفيذ برامج مثل توفير التعليم _ القضاء علي الفقر_ توفير مصدر عيش مستديم _تمكين المرأة_ ايجاد بيئة ملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية .
أ/ تعريف منظمات المجتمع المدني :-

يستخدم البنك الدولي مصطلح المجتمع المدني للإشارة الي مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات التي لا تهدف الي الربح ولتلك المنظمات وجود في الحياة العامة ، وتنهض بعبء التعبير عن إهتمامات وقيم اعضاءها أو الاخرين ،استنادا" علي إعتبرات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية ، ومن ثم يشير مصطلح منظمات المجتمع المدني إلي

مجموعة كبيرة من المنظمات تضم جمعيات المجتمعات المحلية ، المنظمات غير الحكومية ، النقابات العمالية ومن هذا التعريف يمكن استخلاص عدد من العناصر التالية :-

_ المجتمع المدني هو المنظمات الوسيطة والمستقلة التي تملأ الفضاء الاجتماعي القائم بين الدولة والسوق والأسرة .

_ يقوم المجتمع المدني علي اساس رابطة اختيارية يدخلها الافراد طواعية كما انه يتطلب نظاما قانونيا يحدد مجموعة الحقوق التي تكفل إستقلال هذا المجتمع وتنظم العلاقة بينه وبين الدولة .

_ يضم المجتمع المدني تشكيلات عديدة مثل النقابات العمالية والمهنية واتحادات رجال الاعمال واتحادات الفلاحين والجمعيات الأهلية والخيرية وغيرها من التنظيمات .

_ تقوم بعض هذه التنظيمات مثل النقابات العمالية والمهنية من أجل دافع فئوي خاص بمصالح فئة مهنية معينة في حين تشكل منظمات أخرى مثل المنظمات غير الحكومية من أجل دافع عام قد يكون تنمية مجتمع أو الدفاع عن الفقراء وهذه المنظمات لها مزايا منها:-

• أنها تمتلك أساليب أكثر فعالية في الوصول الي الفقراء ، وان طريقة عملها تتسم بالمرونة في الإستجابة للاحتياجات .

فكانت هذه المنظمات المدنية لها بالغ الأثر في كل مشروعات التنمية خاصة الإقتصادية ويجيء في هذا الإطار مفهوم التمويل الأصغر ومتاهي الصغر .

ونجد ان العملية التمويلية لها ثلاث اركان اساسية هي المؤسسة التمويلية والسيط الشعبي (منظمات المجتمع المدني) والمستفيد ولما كان الحديث عن التمويل الاصغر فتزداد أهمية مؤسسات التوسط المالي أو الوسائط الشعبية وذلك لان الفقراء المستهدفين محتاجين لكثير من التوعية وهم في مناطق بعيدة تحتاج لمن يصلهم.

فذلك نجد رأس الرمح في العملية التمويلية هي الوسائط الشعبية ويلعب الوسيط الدور الكبير والمتعاظم في عملية التمويل ،وفي هذا المنحني وحتى تؤدي مؤسسات الوسيط المالي دورها المنوط بها فلا بد من القيام بأصعب المهام وهي مرحلة ما قبل التمويل وتشمل عدة برامج

مترابطة مع بعضها البعض يمكن ان نوجزها بالترتيب كما يلي :-

اولا نشر ثقافة الصيرفة الإجتماعية :-

ونعني بذلك التوعية بالنسبة للمستهدفين وتوصيل المعلومات المتعلقة بالمصارف ومفاهيم التمويل والتعامل مع البنوك والعمل علي كسر الحاجز النفسي لدي المستهدفين حتي يكون لديهم الاستعداد للتعامل مع المؤسسات التمويلية ويتم هذا الامر بالملتقيات والندوات والمحاضرات في داخل القرى والأرياف وطرح نماذج وأمثلة من الواقع يراه المستهدفين

ولابد من ان تكون هذه النماذج ناجحة ومثال طيب يشجع المستهدفين علي التعامل مع التمويل وجعل فكرته قريبة من تفكيرهم لأن القناعة الشخصية مهمة جدا" في العملية التمويلية كذلك من الوسائل المفيدة في نشر الوعي المصرفي الافلام الوثائقية عن قصص حية للمتعاملين مع المصارف وكانت تجاربهم ناجحة .

ثانيا :- رفع وبناء القدرات في مجالات المعرفة المصرفية وذلك بعقد الدورات التدريبية المختلفة التي تزيد من معرفة المستهدفين بأمور الحسابات البسيطة ومسك الدفاتر وإدارة المشروعات وكيفية التعامل مع مؤسسات التمويل وهنا التدريب يكون علي عدة مستويات :-
أ/ مستوي القيادات الشعبية وسط المستهدفين وتصميم دورات خاصة باحتياجاتهم كقيادات محلية.
ب/ تدريب وسيط للكوادر التي تنفذ العمل مباشرة مع المستهدفين وهم متواجدون بصفة دائمة مع المستهدفين في قراهم واريافهم .

ج/ تدريب لمجموعات المنتجين والناشطين اقتصاديا" من نساء الريف ويكون التدريب في ادارة المشروعات بطريقة مبسطة وكذلك اشياء بسيطة عن الحسابات ومن ثم إرشاد ريفي لرفع الإنتاجية .

وبهذا التدريب تكون كل المشاركين في العملية التمولية من قيادات وقواعد مستهدفة قد اخذت من المعرفة المصرفية حسب احتياج كل شريحة لانجاح العملية .
ثالثا نشر الوعي الإذخاري :-

وهذه النقطة مهمة جدا" وذلك لان المستهدفين في الريف ما زالوا لا يهتمون في ان تودع مواردهم المالية في الجهاز المصرفي ويعتقدوا اعتقاد جازم ان حفظها (تحت الأرض) او في اي مكان قريب منها اضمن لها من الجهاز المصرفي ولذلك نجد كثير من المال الريفي خاصة خارج الجهاز المصرفي فلا بد من خلق توعية حتي تقتنع المستهدفون بالتعامل مع البنوك وإمكانية إيداع مدخراتهم في الجهاز المصرفي وهذا يتطلب جهد كبير في التوعية والإرشاد وكذلك تبسيط الاجراءات من قبل البنوك .

رابعا تنظيم المستهدفين في شكل مجموعات تضامنية :-
وهذا امر مهم وذلك بتقسيم المستهدفين الي مجموعات وتكون علي راس كل مجموعة ثلاث مشرفين وهذا يسهل ويبسط عملية انسياب التمويل ويمكن ان تكون هذه المجموعات ذات مشروعات مختلفة ولكن تتضامن فيما بينها خاصة في موضوع الضمانات عند منحهم التمويل ان نظام المجموعات يجعل كل خدمات التمويل الأصغر ميسرة وسهلة .
خامسا المساعدة في تجهيز المستندات والأوراق الثبوتية:-

وتتم هذه الخطوة عبر المجموعات اذ ان الوسيط يساعد في إكمال الملفات وجعلها جاهزة للتمويل ابتداءً من طلب التمويل ثم الفواتير والمستندات المالية والدراسة الاولية للمشروع المراد تمويله واوراق اثبات الشخصية والسكن والمواطنة وغيرها من الاوراق التي تحتاجها عملية التمويل .

مما سبق يتأكد لنا ان هناك خمسة خطوات لا بد من عملها قبل الوصول للبنك وهذه الخطوات الخمسة ضرورية جدا بالنسبة لعملية التمويل الصغير ولا يمكن ان يقوم بها البنك ولا يستطيع ولكن الوسائط الشعبية ومنظمات المجتمع المدني ولإنتشارها ووجودها وسط هؤلاء النساء يمكن ان تقوم بهذا الدور علي أكمل وجه وهذه الخطوات تمثل المشوار الأطول في خطوات اعطاء التمويل اذ ان بعد هذه الخطوات تبدأ الإجراءات البنكية التمويلية والتي اذا كانت الخطوات السالفة الذكر قد تمت بصورة صحيحة ١٠٠% لا تأخذ اجراءات البنك اكثر من يوم او يومين لمنح التمويل لان هنالك كثير من الجهد وان هناك كثير من الأعمال خاصة بالمستفيدين وكل المعلومات عنها قد قامت بها جهة اخري وهي الوسيط الشعبي وبهذا يكون هنالك تقليل للوقت والجهد .

ومن كل ما ذكر اتضح ان دور الوسيط الشعبي في العملية التمويلية كبير و اساسي ، وبناءً علي مايقوم به من عمل يكون اتخاذ القرار بالتمويل أو عدمه ، ولكي يؤدي هذا الوسيط الشعبي دوره علي اكمل وجه لا بد من :-

- ١/ البناء التنظيمي والمؤسسي والصفة القانونية الواضحة .
- ٢/ الدعم المؤسسي له وتمكينه بالمعينات اللازمة للقيام بهذا الدور علي اكمل وجه .
- ٣/ التدريب وبناء القدرات ويكون في شقين:-
 - ا/ الشق الأول وهو كادر الوسيط الشعبي علي كل مستوياته .
 - ب/ الشق الثاني وهم المستهدفون بالتمويل .
- ٤/ تغطية التكاليف الإدارية والإشرافية والتي يقوم بها الوسيط الشعبي لان هذه العملية مكلفة جدا" في شقيها التمويلي والتحصيلي وذلك حتي تحقق نسبة سداد عالية ،لان سداد المبالغ هو رأس الرمح في العملية التمويلية ودائماً" يكون الاسترداد أم المشاكل في التمويل الصغير .
- ٥/ التنسيق التام والإستعداد للتعامل مع الوسائط الشعبية من قبل المؤسسات التمويلية والمصارف علي وجه الخصوص .

التحديات التي تواجه مقدمو التمويل الاصغر في السودان والرؤى المستقبلية :-
بالرغم من التقدم في مجال السياسات والتشريعات الذي شهده هذا القطاع منذ العام ٢٠٠٦م وبعد اعلان بنك السودان رؤية لتنمية وتطوير القطاع والتي بموجبها انشأ وحدة التمويل الاصغر وكل الجهود المبذولة من الجهات المختلفة لتطوير وترقية هذا القطاع الا انه مازال يواجه كثير من التحديات في المجالات الفنية والمالية نذكر منها :-

- ١- لازالت صناعة التمويل الاصغر في مراحلها الاولى وحجم التمويل لا يتجاوز ٣% وهناك غياب للدراسات الكلية التي تبين احتياجات العملاء ومعرفة افضل المنتجات المالية التي تقدم لهم ، فمثلا حتى الان تركز البنوك التجارية على منح الائتمان قصير الاجل دون الخدمات الاخرى .
- ٢- القطاع المصرفي وهياكله الحالية غير مصمم لخدمة الاحتياجات المالية للفئات المستهدفة ولا تتناسب مع ممارسة التمويل الاصغر مما يؤدي الى ارتفاع تكلفة التمويل .
- ٣- السعي للوصول الى اكبر عدد من العملاء المحتملين (الوصول للريف) .
- ٤- قلة الكوادر المدربة وكذلك النقص الواضح في الجرعات التدريبية المتخصصة ذات الصلة بصناعة التمويل الاصغر .
- ٥- غياب نظم ضمان الائتمان المؤسسية .
- ٦- اعتماد معظم مؤسسات التمويل الاصغر على المنح والقروض المدعومة من الحكومة او الوكالات مما يحد من الاستدامة والانتشار .
- ٧- قلة عدد المؤسسات العاملة في هذا القطاع والتي تطبق افضل الممارسات
- ٨- محدودية الثقافة المصرفية لدى عملاء التمويل الاصغر وارتباطهم بثقافة الدعم والمعونات وعدم القدرة على التنظيم للاستفادة من الفرص المتاحة .
- ٩- تسويق السلع والخدمات (معظم اصحاب المشاريع الصغيرة لا يجيدون فنون التسويق وغير ملمين بالفنون التسويقية المتاحة) .

الرؤى المستقبلية :

- ١- دراسة السوق المحتمل لعملاء التمويل الاصغر بالسودان ريفا وحضرا .
- ٢- تقييم واعادة هيكلية ادارات المصارف لتستوعب سياسات بنك السودان فى تحقيق اهداف التمويل الاصغر .
- ٣- بناء قدرات مقدمى الخدمة وذلك بتصميم برامج تدريبية متخصصة فى مجال التمويل الاصغر مع ضرورة الاطلاع على افضل الممارسات العالمية فى هذا المجال .
- ٤- بناء انظمة لضمان مخاطر التمويل الممنوح من البنوك او مؤسسات التمويل الاصغر الاخرى مما يشجع على توفير التمويل .
- ٥- انشاء ورعاية مؤسسات تمويل اصغر مستدامة تغطى تكاليفها التمويلية والتنشغيلية .
- ٦- ضرورة انشاء مؤسسات لتوفير خدمات تمويل اصغر غير مالية تدعم وجود عملاء جيدين (تدريب ، توعية ، فنون تسويق ، إرشاد مصرفى وغيرها وتكون هذه المؤسسة خاصة بكل الشرائح المستهدفة بالتمويل الصغير وهى شريحة الخريجين ، المرأة ، المعاشين ، شريحة الضمان الاجتماعى ، ذوى الدخل المحدود على ان ترعى هذه المؤسسة هى الدولة وتساهم الصناديق ومؤسسات التمويل والبنوك فى تكلفة تسييرها..
- ٧- انشاء محافظ تمويلية لاستثمار الفوائض الكبيرة فى حجم السيولة غير المستخدمة لدى المصارف التجارية فى تمويل مؤسسات تمويل اصغر بنكية او غير بنكية خاصة فيما يتعلق بنسبة ال ١٢% .
- ٨- دراسة امكانية استخدام موارد الزكاة بالشراكة مع مؤسسات التمويل الاصغر الاخرى فيما يتعلق بالتدريب و الضمان و التامين ، وللزكاة دور هام جدا فى صناعة التمويل الاصغر من حيث تغطية البنيات التحتية الضرورية (تعليم صحة مياه نقل طرق) .
- ٩- تفعيل وتمكين دور منظمات المجتمع المدنى لتقوم بدور الوسيط المالى

المراجع :
اليات التنسيق لتمويل المشروعات الصغيرة د. صالح جبريل
رؤية تطوير وتنمية قطاع التمويل الاصغر بالسودان (وحدة التمويل الاصغر)
استراتيجية التمويل الاصغر للعام ٢٠٠٧م (وحدة التمويل الاصغر)
تقارير اداء ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ (مصرف الادخار والبنك الزراعى)
التمويل الاصغر والمرأة الريفية الفرص والتحديات (اليوم العالمى للمرأة الريفية اكتوبر/٢٠٠٨م المؤتمر القومى
حول قضايا المرأة الريفية (الاتحاد العام للمرأة السودانية).

نوال المجذوب
مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية

إقبال جعفر الحسين
الاتحاد العام للمرأة السودانية

وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل
مركز الفقر

ورقة عمل عن:- التمويل الاصغر في السودان
الواقع والتحديات والرؤى المستقبلية

إعداد:-

نوال مجذوب
مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية

إقبال جعفر الحسين
الاتحاد العام للمرأة السودانية

ديسمبر ٢٠٠٨م